جانب من الجلسة

رئيس اللجنة التشريعية متحدثا (تصوير : صالح محمد)

المواطن ويستكملها في الجلسة المقبلة منتصف نوفمبر الجاري

إحالة اقتراحات القوانين من النواب إلى اللجان المتخصصة مباشرة

حمدان العازمي: يجب تعديل الصوت الواحد وقانوني «المسيء» و«مخاصمة القضاء» ووضع قانون لغرفة التجارة

جنان بوشهري توجه سهام النقد للوزراء والنواب

بدر الملا يرد على بو شهري

بوشهري: كثير من النواب لديهم مكاتب محاماة وشركات لا أحد فينا يعلم حجم تعارض المصالح بينهم

وزير النفط: توقفت عن عمل المحاماة وما تتحدث عنه جنان هو نزاع قضائي قبل أن أكون نائبا بسنوات

خليل الصالح: يجب أن تهتم الحكومة بالطلبة المتواجدين في الخارج وهذه رسالة إلى وزير التربية

صالح عاشور: 150 ألفا من «البدون» يضيق الخناق عليهم كل يوم .. نتسبب باضطراب أمني

خالد العميرة: مجلس الأمة أبدى التعاون في إقرار الميزانية .. وعلى الحكومة تقديم برنامج عمل واضح

الشاهين: حتى الآن لم يتم تفعيل قضية المزارع الحدودية بالرغم من أنها توزيع للثروة وفيها توسيع على الناس

وألا تقفز على صلاحيات المجلس.

محمد المطير: هذه من التعديلات التي كنا ننتظرها حتى تكون عملية إقرار القوانين سهلة ومنضبطة في الوقت ذاته.. والتخوف من دستورية القوانين التي تخرج من اللجان «ممكن أن نغطيه بتوفير مستشارين وقانونيين».

اللجنة التشريعية كان عليها كم كبير من القوانين وصار هناك عرف في المجلس والشارع الكويتي يقيّم العضو بكمية القوانين التي يقدمها.. وهذا الأمر غير صحيح.

توجه من المجلس ومكتب المجلس برئاسة العم أحمد السعدون أن يكون كل المستشارين كويتيين.

مجلس الأمة يوافق في المداولة الأولى على مشروع القانون للجنة التشريعية بشأن اللائحة الداخلية ينص التعديل على السماح للجان المختصة بنظر الاقتراحات بقوانين مباشرة دون المرور على التشريعية.

مجلس الأمة يوافق في المداولة الثانية على مشروع القانون.

ونصت المادة الأولى من القانون على أن يستبدل بنص المادتين (97) و(98) من القانون رقم (12) لسنة 1963 المشار إليه النصان التاليان: مادة (97): "لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة حق اقتراح القوانين ويجب أن يكون الاقتراح مصوغا ومحددا قدر المستطاع وموقعا ومصحوبا ببيان أسبابه ولا يجوز أن يوقع الاقتراح بقانون أكثر من خمسة أعضاء.

ويحيل الرئيس الاقتراح بقانون إلى اللجنة المتخصصة لدراسته وفقا لأحكام اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ووضعه في الصيغة القانونية السليمة ويوزع على الأعضاء وللجنة أن تأخذ رأي مقدم الاقتراح قبل وضع تقريرها بشأنه.

وكل اقتراح بقانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه مجلس الأمة لا يجوز لأحد من الأعضاء تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته".

مادة (98): "يعرض الرئيس على المجلس مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة للنظر في إحالتها إلى اللجان المتخصصة مالم تطلب الحكومة نظر المشروع على وجه الاستعجال أو يرى الرئيس أو اللجنة المتخصصة أن له صفة الاستعجال مع بيان أسباب ذلك في جميع الأحوال فيحيله إلى اللجنة المتخصصة مباشرة ويخطر المجلس بذلك في أول جلسة تالية مع توزيع المشروع على الأعضاء برفقة جدول الأعمال ويجب في جميع الأحوال التنويه في قرار الإحالة إلى المجلس وإلى اللجان بصفة الاستعجال".

وأشارت المذكرة الإيضاحية للقانون إلى تغيير آلية إحالة الاقتراحات بقوانين المقدمة من الأعضاء لتتم إحالتها مباشرة إلى اللجان المتخصصة من رئيس المجلس وتوزع على الأعضاء وبذلك يكون دور اللجان المتخصصة بحث ودراسة الاقتراحات بقوانين شاملا لجميع الجوانب الدستورية والقانونية والموضوعية ووضعها في الصيغة القانونية السليمة.

وبينت المذكرة الإيضاحية أنه تم الإبقاء على الآلية القائمة في عرض مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة على المجلس للنظر في إحالتها إلى اللجان المتخصصة وكذلك آلية استعجالها.

وأوضحت أنه مضى على صدور اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ما يقارب 60 عاما وخلال تلك الفترة طرأت العديد من المتغيرات على العمل البرلماني التي أوجبت إعادة النظر في نصوص هذه اللائحة وإجراء التعديلات المناسبة بما يحقق الغاية المنصوص عليها في المادة (117) من الدستور.

وذكرت أن من أبرز المتغيرات التي طرأت على العمل البرلماني الزيادة الكبيرة في عدد الاقتراحات بقوانين التي يتقدم بها أعضاء مجلس الأمة الأمر الذي تطلب إعادة النظر في آلية إحالة ونظر هذه الاقتراحات بقوانين في اللجان.

ثم انتقل المجلس إلى بند الرد على الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر.

وكانت أول المتحدثين النائب جنان بوشهري.

جنان بوشهري حول قضية «تعارض المصالح»: وزير النفط شريك في مكتب محاماة لديه قضايا مع القطاع النفطي..

«أدري الوزير سيقف ويقول انه ترك المكتب ولكن علامات الاستفهام ستبقى على قراراتك».

المكتب كان يمثل شركة نزاع قضائي مع مؤسسة البترول الوطنية في الشويخ يقدر قيمتها بعشرات الملايين.

موكل المكتب أخذ حكم تمييز عام 2021 وكسب القضية حيث قامت الحكومة بسرعة بتنفيذ الحكم على غير العادة.

يجب التحقيق في مجريات هذا الملف.. لكن من سيشكل لجنة التحقيق؟

وزيرة الأشغال كانت مستشارة الشركة القائمة على تنفيذ المطار والتي كانت تطلب إلغاء غرامات.. واليوم لديك مذكرة من وكيل مساعد عن مخالفات من قبل مديرة إدارة تنفيذ من المطار.. كيف ستتعاملين معها ومن سيتحمل المسؤولية السياسية أمامنا؟

بوشهري: كثير من النواب لديهم مكاتب محاماة وشركات لا أحد فينا يعلم حجم تعارض المصالح بينهم وبين الوزارات والمشاريع الحكومية.

الحكومة والمجلس والقضاء في أمس الحاجة لإعادة ثقة الناس فيهم.. وندعو لتكليف التشريعية بسرعة إنجاز تقريرها الخاص حول تعارض المصالح.

بوشهري تدعو إلى تكليف ديوان المحاسبة بالتحقيق في رفع الإيقاف عن شركات ومكاتب هندسية وترسية مناقصات عليها وتقديم بلاغ للنيابة.

وزير النفط ردا على بوشهري خلال حديث عن تعارض المصالح: توقفت عن عمل المحاماة وما تتحدثين عنه هو نزاع قضائي قبل أن أكون نائبا بسنوات.

تنفيذ الحكم تم في فترة لم أكن فيها نائبا ولا وزيرا.. وأرجو أن تكوني دقيقة بالتواريخ.

الخطاب السامي حمّل مسؤولية الاختيار للشعب الذي اختار من هم أهل للمرحلة المقبلة.. والشعب الكويتي أدى أمانته. لاري: لتعزيز الاستقرار البرلماني والسياسي والمالي من خلال العدالة.. وبدونها تضيق الحقوق وتهدد الثروات البشرية والمادية.

يجب أن نسعى لتقليل فترة الانتظار للرعاية السكنية إضافة إلى توفير فرص وظيفية وتشجيع العمل في القطاع الخاص.

عبدالكريم الكندري: الوزراء ردوا على ما قالته النائب بوشهري لكن وزيرة الأشغال خلال 3 جلسات وجه لها حديث ولا ترد.

نحتاج أن ترد الوزيرة على الانتقادات التي توجه لها في أن هناك تعارض مصالح في توزيرها.

خليل الصالح: لا بد من أن تقوم الحكومة بالاهتمام بالطلبة المتواجدين في الخارج وهذه رسالة إلى وزير التربية.

صالح عاشور: الحكومة حظيت بتأييد سياسي وشعبي ولكن فوجئنا أنها لم توفق في تشكيلتها الأولى إذ تغيرت قبل أداء القسم.

وزراء يتمتعون بمناصب عالية تم اختيارهم ثم تم تغيير الحكومة وهؤلاء دفعوا ضريبة الصراعات السياسية ولم تبين الحكومة مبررات التغيير.

40 ألف متقاعد رواتبهم أقل من ألف دينار و 35 ألفا رواتبهم تتراوح بين 400 و 600 دينار.. وإن لم يكن هناك برنامج حكومي لرفع المستوى المعيشي للمواطن سيكون لنا موقف سياسي.

التعليم لدينا طارد ويدفع المواطن لتدريس أبنائه في «الخاص» وصرف على مدارس ذوي الاحتياجات أكثر من المبلغ المخصص وإلى الآن لم تنشأ أي مدرسة.. ألا يعد هذا قصورا.

150 ألفا من «البدون» كل يوم يضيق الخناق عليهم ولا حل «ليش نخلي هذه المشكلة حتى يصير اضطراب أمني وتدخل خارجي».

خالد العميرة: مجلس الأمة أبدى أمس التعاون في إقرار الميزانية.. وعلى الحكومة تقديم برنامج عمل واضح ومحدد وفق مدد زمنية واضحة.

للاستعجال في تعديل القانون الانتخابي ومعالجة آلية الصوت الواحد الذي كرس الفئوية والطائفية.. وتعديل قانون المسيء.

عالية الخالد: الخطاب الأميري خارطة طريق ومستقبل للكويت.

تقديم الحكومة برنامج عمل وفق جدول زمني سيصعب تحقيقيه إن لم يكن مصحوبا بمؤشرات قياس الأداء وهي التي ستحدد وجهتنا في المستقبل سواء في التقدم الإيجابي أو التراجع السلبي. إن حصل تراجع في أداء الحكومة فعلى المجلس التنبيه من خلال المراقبة دون التهديد والوعيد والاستغلال.

ندعو الحكومة للبحث عن الكفاءات والتخلص من الأعباء سواء كانت قرارات أو سياسات او أعراف سلوكية إدارية.

أسامة الشاهين: حتى الآن لم يتم تفعيل قضية المزارع الحدودية بالرغم من أنها توزيع للثروة وفيها توسيع على الناس.. وتكون هناك حقوق انتفاع ويحق للدولة استعادة المزارع أو استبدالها ونتمنى أن يأخذ وزير البلدية الأمر بالاعتبار.

رئيس مجلس الأمة يرفع الجلسة قائلا أن «أول المتحدثين في الجلسة المقبلة سيكون ماجد المطيري وآخرهم سعد الخنفور، ويمكن التسجيل بعده في الجلسة.. ترفع الجلسة»

السويط يدلي بدلوه

الدمخي متحدثا

وعاشور أيضاً